

لجنة المرأة بالاتحاد الدولي للصناعات

مشروع قرار

النقابات العمالية تتخذ إجراءات ضد العنف المنزلي وتأثيره في عالم العمل

قبل مجيء الوباء، كان العنف المنزلي ضد المرأة مرتفعاً بالفعل بشكل مثير للقلق، حيث تأثرت ما يقرب من 30 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم بهذا الشكل من العنف وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. ومع انتشار الكوفيد 19 تزايد عدد تقارير الإبلاغ عن العنف المنزلي بزيادة مذهلة تصل إلى نسبة 40 في المائة في بعض البلدان.

وأدى العزل المنزلي إلى تفاقم التوتر والضغط الناجم عن مخاوف الأمن والصحة والمال. وساهم في زيادة عزلة النساء اللواتي يتسم شركاؤهن بالعنف، وفصلهن عن كل الآخرين والموارد التي يمكن أن تساعدن بشكل جيد. وفي الوقت نفسه، وصلت ملاجئ العنف المنزلي أيضاً إلى سعتها القصوى، وتفاقم عجز الخدمات عندما تم إعادة توجيه تلك المراكز للتعامل مع الحالات الإضافية لمصابي فيروس كورونا.

وتقر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 والتوصية رقم 206 التابعة لها بأن العنف المنزلي يمكن أن يؤثر على العمل والصحة والسلامة. وتتص على أنه يمكن للحكومات وأصحاب العمل وكذلك التنظيمات العمالية المساعدة في التعرف على آثار العنف المنزلي والتصدي لها ومعالجتها.

ويقر السكان الجديان أيضاً بالدور الذي يمكن أن تؤديه المفاوضات الجماعية، على جميع المستويات للتخفيف من تأثير العنف المنزلي في مجال العمل.

وأبلغت النقابات التابعة للاتحاد الدولي للصناعات، من جميع أنحاء العالم، عن زيادة مقلقة في العنف المنزلي في بلدانهم، بسبب تفشي الكوفيد 19. وتتخذ العديد منها تدابير لمعالجة هذه القضية في مجال العمل عن طريق: تثقيف أعضائها وزيادة الوعي بالآثار الضارة للعنف المنزلي وبالإضافة إلى أرقام الخطوط الهاتفية المباشرة وخدمات الحماية الأخرى لدعم ضحايا العنف المنزلي بين أعضائها والتفاوض على التدابير المناسبة بما في ذلك الإجازات والحماية وترتيبات العمل المرنة والحماية المؤقتة ضد الفصل لضحايا العنف المنزلي وإدراج العنف المنزلي في تقييمات المخاطر في مكان العمل.

ويمكن لأي شخص أن يكون ضحية من ضحايا العنف المنزلي أو مرتكباً له. ولكن تظل النساء أكثر عرضة للوقوع ضحية للعنف المنزلي. وذلك لأن القوة غير المتساوية بين النساء والرجال تعد الدافع الأساسي للعنف المنزلي، وغالباً ما تقتصر بأوجه الفوارق الاجتماعية الأخرى مثل العمر والعرق والقدرة والطبقة الاجتماعية.

والعنف المنزلي ليس قضية خاصة، إنه قضية هيكلية ومجتمعية. وعلى الرغم من أن العنف المنزلي يبدأ من المنزل، إلا أنه يمكن أن يؤثر على أماكن العمل.

والعديد من أعضاء النقابات هم من المتضررين أو من التاجيين من العنف المنزلي. وللنقابات دور مهم ممكن أن تؤديه بخصوص هذا الشأن.

ولذلك، تطلب لجنة المرأة بالاتحاد الدولي للصناعات من اللجنة التنفيذية، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر / تشرين الثاني، المصادقة على هذا القرار، ودعوة جميع النقابات التابعة للاتحاد الدولي للصناعات إلى اتخاذ إجراءات لدعم الأعضاء، ومواجهة العنف المنزلي وضمن اتخاذ أصحاب العمل تدابير للتخفيف من تأثير العنف المنزلي في مجال العمل.